

تحرك عاجل

تأييد حكم بإعدام جانح حدث

أيدت إحدى محاكم الاستئناف حكم الإعدام بحق عبد الكريم الحواج، هو رجل شيعي أُدين بجرائم ارتكبت عندما كان عمره 16 عامًا. ويبدو أن المحكمة قد استندت في حكمها إلى "اعترافات" قسرية.

في 10 يوليو/تموز 2017، أيدت دائرة الاستئناف بـ"المحكمة الجزائية المتخصصة" في الرياض الحكم بإعدام عبد الكريم الحواج، وهو شاب شيعي؛ ففي 27 يوليو/تموز 2016، حكمت عليه "المحكمة الجزائية المتخصصة"، بالإعدام بسبب جرائم تتعلق باشتراكه المزعوم في احتجاجات مناهضة للحكومة في المنطقة الشرقية، التي تقطنها أغلبية شيعية، في 2012، عندما كان يبلغ من العمر 16 عامًا.

في 16 يناير/كانون الثاني 2014، اعتُقل عبد الكريم الحواج، عند نقطة تفتيش أمنية بالعوامية، وهي قرية في منطقة القطيف بالمنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية. ولم يتسن له الحصول على محامٍ، أثناء فترة الاحتجاز والاستجوابات السابقة للمحاكمة. ووفقًا لمعلومات توفرت لمنظمة العفو الدولية، قال عبد الكريم الحواج إنه احتُجز بمعزلٍ عن العالم الخارجي، داخل الحبس الانفرادي لخمسة أشهر. وأضاف أيضًا أنه تعرض للتعذيب، بما في ذلك الضرب والتهديد بقتل أسرته، أثناء استجواب ضباط المديرية العامة للمباحث و"المباحث" له؛ وذلك لإجباره على كتابة "اعتراف" والتوقيع عليه. ويبدو أن المحكمة اتخذت قرارها لمجرد الاستناد إلى هذا "الاعتراف". ووفقًا لوثائق المحكمة، احتُجز عبد الكريم الحواج لما يزيد عن العامين، دون أن تُوجه له تهمة. كما أنه ينكر كافة التُّهم الموجهة إليه، وكذلك مشاركته في أي من الأعمال التي نسبتها إليه النيابة العامة.

اطلعت دائرة الاستئناف بـ"المحكمة الجزائية المتخصصة"، في جلسة الاستئناف الأولى، على قضية عبد الكريم الحواج، ثم ردت القضية إلى محكمة الدرجة الأولى، مع التوصيات. وفي 14 مارس/آذار 2017،

أقرت محكمة الدرجة الأولى بـ"المحكمة الجزائية المتخصصة"، إدانته والحكم بإعدامه مجددًا؛ ثم أحالت القضية مرة أخرى إلى محكمة الاستئناف للاطلاع عليها. ومن ثم، أيدت "محكمة الاستئناف" بـ"المحكمة الجزائية المتخصصة" الحكم في 10 يوليو/تموز 2017.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو بالإنجليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات السعودية على أن تُلغي حكم الإدانة بحق عبد الكريم الحواج، وعلى أن تأمر بإعادة محاكمته، محاكمةً تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، دون اللجوء إلى تطبيق عقوبة الإعدام؛
- دعوة السلطات إلى أن تأمر بإجراء تحقيقٍ يتسم بالاستقلالية بشأن مزاعم تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛
- لتذكير السلطات بأن المملكة العربية السعودية دولة طرف بـ"اتفاقية حقوق الطفل" التي تحظر، حظرًا تامًا، تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون 18 عامًا؛
- حث السلطات على إصدار أمر رسمي، على الفور، بوقف تنفيذ أحكام الإعدام، تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 28 أغسطس/آب 2017 إلى:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: (عبر وزارة الداخلية)

+966 1 403 3125 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف

وزارة الداخلية، ص.ب 2933،

طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: +966 11 403 3125

تويتر: MOISaudiArabia@

وُثِرْسِلْ نَسْخُ إِلَى:

هيئة حقوق الإنسان

بندر بن محمد عبد الله العيبان

ص.ب: 58889، الرياض 11515

طريق الملك فهد

بناية 3، الرياض،

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: +966 11 418 510

كما يُرْجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الأول للتحرك العاجل رقم UA 209/16. للمزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE23/4801/2016/ar/>

تحرك عاجل

تأييد حكم بإعدام جانح حدث

معلومات إضافية

لطالما كان يعاني السعوديون بالمنطقة الشرقية من المملكة، التي تقطنها أغلبية شيعية، من التمييز والمضايقة من قبل السلطات. ولهذا، قاموا بتنظيم مظاهرات، مستلهمين في ذلك الاحتجاجات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2011، للاحتجاج على مضايقة الأفراد من الطائفة الشيعية واعتقالهم وسجنهم، لمعاقتهم على أنشطة كالاحتفال بالمناسبات الدينية لدى الشيعة، وخرق القيود المفروضة على بناء "الحسينيات" والمدارس الدينية الشيعية، والتعبير عن دعمهم للمُحتجين في البحرين.

واتخذت السلطات السعودية تدابير قمعية ضد من يُشتبه بمشاركته في الاحتجاجات، أو بتأييده لها، أو بتعبيره عن آراء تنتقد سلطات الدولة. فاعتُقل المُحتجون بمعزلٍ عن العالم الخارجي لأيامٍ أو أسابيعٍ في كل مرة، دون توجيه تهمٍ إليهم. وقال بعضهم إنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. كما قتلت قوات الأمن ما لا يقل عن 20 شخصًا، في ظل الاحتجاجات بالمنطقة الشرقية منذ عام 2011، بينما سجنّت المئات الآخرين. وفي 2 يناير/كانون الثاني 2016، أُعدم الشيخ نمر النمر، إلى جانب 46 سجينًا آخر؛ حيث كان واحدًا من عشرات المحكوم عليهم بالإعدام، على خلفية الاحتجاجات في عامي 2011 و2012.

كما أن إجراءات المحاكم في المملكة العربية السعودية لا تقي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. فنادرًا ما يُسمح للمتهمين بتوكيل محامين يمثلونهم رسميًا. وفي كثيرٍ من الأحيان، لا يُبلغ المتهمون بسير الإجراءات القانونية ضدّهم. كما قد يُدان المتهم، استنادًا فقط لـ"اعترافات" انتزعت منه بالإكراه أو تحت وطأة التعذيب.

وهكذا، اتبعت محاكمة عبد الكريم الحواج واحتجازه نسقًا مشابهًا. فوفقًا للمعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية، اعتُقل عبد الكريم، في 16 يناير/كانون الثاني 2014 عند نقطة تفتيش أمنية بالعوامية، وهي قرية

في منطقة القطيف بالمنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية. واقتيد إلى سجن "المديرية العامة للمباحث" في القطيف، حيث قال إن حراس السجن ضربوه بأيديهم، وبالأحذية والعصي. وبعد أسبوع، نُقل إلى سجن "المديرية العامة للمباحث" بالدمام، شرق المملكة، حيث ادعى أنه تعرض للتعذيب لإجباره على كتابة "اعتراف" والتوقيع عليه.

وأثناء الخمسة أشهر الأولى، احتُجز عبد الكريم الحواج بمعزلٍ عن العالم الخارجي، دون أن يُتاح له الاتصال بأسرته أو محاميه. وقد بحثت أسرته عنه في مراكز الشرطة والسجون في القطيف؛ إلا أن المسؤولين أخبروه بأنه غير مُحتجز في تلك الأماكن. ولم يعلموا بمكان وجوده إلا عندما اتصل مسؤول من سجن "المديرية العامة للمباحث" في الدمام بهم هاتفياً، بعد مرور خمسة أشهر تقريباً على اعتقاله، وأخبرهم بأنهم يحتجزونه، ويمكن لهم زيارته الآن. كما لم يُسمح له بالحصول على محامٍ، أثناء فترة الاحتجاز والاستجوابات السابقة للمحاكمة.

أدين عبد الكريم الحواج بطائفة من الجرائم، تضمنت "رمي قنبلتي مولوتوف"، و"مشاركته في أحد التجمعات المثيرة للشغب والتي نتج عنها قيام أحد المشاركين فيها بإطلاق النار على مدربة لرجال الأمن"، و"المشاركة في عدد من التجمعات المحظورة، وترديد الهتافات المناوئة للدولة"، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتبادل الصور والفيديو لمظاهرات القطيف والبحرين و"الإساءة إلى ولاية الأمر". ووفقاً لوثائق المحكمة، فقد وقعت هذه الأعمال، خلال شهر رمضان، في أغسطس/آب 2012، عندما كان عبد الكريم الحواج يبلغ من العمر 16 عاماً.

وكان قد اعتُقل ثلاثة آخرين، لا يزالون في انتظار تنفيذ الإعدام بحقهم، بسبب جرائم أرتكبت، بينما كانوا دون سن 18 عاماً؛ وقالوا إنهم تعرضوا للتعذيب لإكراههم على الإدلاء ب"اعترافات". وأحد هؤلاء الثلاثة، ابن شقيق الشيخ نمر النمر، علي النمر. انظر التحركين العاجلين اللذين أصدرتهما منظمة العفو الدولية: عقوبة الإعدام لناشط حدث، في 3 يونيو/حزيران 2014:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/014/2014/ar>

جانحان حدثان يواجهان الإعدام، في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2015:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/2671/2015/ar/>

الاسم: عبد الكريم الحواج

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 209/16 رقم الوثيقة: MDE 23/6744/2017 المملكة العربية السعودية
بتاريخ: 17 يوليو/ تموز 2017